





على مدى خمسة وعشرين عاما من تأسيسه.. المجلس الأعلى للمرأة:

جوائز ومبادرات محلية ودولية لتشجيع الأفراد والمؤسسات على دعم تقدم المرأة

على مدى خمسة وعشرين عاماً من مسيرته، حرص المجلس الأعلى للمرأة على إطلاق وتطوير مجموعة من الجوائز والمبادرات المحلية والدولية، التي تستهدف تحفيز المؤسسات والأفراد على الإسهام في دعم تقدم المرأة البحرينية وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات التنمية، وترسيخ ثقافة تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة في الخطط والبرامج، إلى جانب تشجيع العمل التطوعي الشبابي ودعم ريادة الأعمال.





وتعد هذه الجوائز والمبادرات إحدى الأدوات التي اعتمدها المجلس لترجمة اختصاصاته وأهدافه إلى برامج عملية، تقوم على تقدير الإنجازات وتحفيز المبادرات وتوسيع الشراكة المجتمعية، ويؤكد النمو المتواصل في أعداد المشاركات وتطورها عبر الدورات المتعاقبة عن اتساع الأثر الإيجابي لهذه البرامج، وتنوع الجهات والأفراد الذين يسهمون من خلالها في دعم تقدم المرأة البحرينية، فضلاً عن نجاحها في نقل التجربة البحرينية الرائدة إلى المحافل الدولية.

ومن المقرر اعلان الفائزين في الدورات الحالية للجوائز والمبادرات ضمن احتفالية يوم المرأة البحرينية لعام 2026، التي تقام تحت الرعاية الملكية السامية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم تحت شعار «خمسة وعشرون عاما في قلب المشروع الإصلاحي» تزامنا مع الاحتفاء باليوبيل الفضي للمجلس الأعلى للمرأة وعام عيسى الكبير.

جائزة الأميرة سبيكة لتقدم المرأة البحرينية

تعد الجائزة إحدى المبادرات الوطنية التي تجسد اهتمام مملكة البحرين بدعم تقدم المرأة البحرينية، حيث تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، بإصدار المرسوم الملكي رقم (5) لسنة 2004 بإنشائها، لتُمنح كل سنتين للجهات المتميزة في مجالات دعم تقدم المرأة البحرينية وتعزيز مشاركتها في مختلف المجالات.

وقد انطلقت الجائزة من رؤية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة جلالة الملك المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، بشأن أهمية تقدير الجهود المؤسسية والمجتمعية الداعمة لتقدم المرأة البحرينية، وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات التنمية، وإدماج احتياجاتها في الخطط الوطنية، وتوسيع حضورها في المراكز القيادية والتنفيذية ومواقع صنع القرار، إلى جانب تشجيع المؤسسات على تبني سياسات تكافؤ الفرص وتحقيق التوازن بين الجنسين.

وشهدت الجائزة تطوراً في نطاقها والفئات المستهدفة منها بما يواكب مسيرة تقدم المرأة البحرينية، إذ صدر الأمر الملكي رقم (17) لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام الأمر الملكي رقم (5) لسنة 2004، وتوسيع فئاتها لتشمل، مؤسسات المجتمع المدني والأفراد إلى جانب الوزارات والمؤسسات الرسمية والخاصة، ومثل هذا التعديل نقلة في نطاق الجائزة، من التركيز على الممارسات المؤسسية إلى إتاحة المجال أمام المبادرات الفردية والمجتمعية أيضاً.

وعكست أعداد المشاركات هذا التطور؛ إذ سجلت الدورات الخمس الأولى نمواً متدرجاً، بدءاً من 30 مشاركة في الدورة الأولى، و37 في الثانية، و49 في الثالثة، و51 في الرابعة، وصولاً إلى 77 مشاركة في الدورة الخامسة. ومع توسيع الفئات المستهدفة في الدورة السادسة، ارتفع العدد إلى 172 مشاركا، وسجلت الدورة السابعة، التي شهدت اتساعاً أكبر في المشاركة 356 مشاركة.

جائزة الأميرة سبيكة العالمية لتمكين المرأة

وامتداداً للتجربة الوطنية التي أرستها جائزة تقدم المرأة البحرينية، انتقلت المبادرة إلى المستوى الدولي من خلال التعاون بين المجلس الأعلى للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لإطلاق جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة، بما يتيح الاستفادة من التجربة البحرينية وتوسيع نطاق الممارسات الداعمة لمشاركة المرأة على مستوى العالم.

واعتمدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجائزة في عام 2017، وأطلقت نسختها الأولى عام 2019، لتصبح منصة دولية تحتفي بإسهامات المؤسسات والأفراد في دعم تقدم المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتشجع على تبني الحلول والمبادرات المبتكرة التي تسهم في إدماج احتياجات المرأة في السياسات والبرامج التنموية.

وتستهدف الجائزة أربع فئات رئيسية هي القطاع العام، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والأفراد، وتُمنح كل ثلاث سنوات، بما يتيح المجال أمام الجهات والمبادرات من مختلف دول العالم للتنافس وتقديم تجاربها في دعم مشاركة المرأة والفتاة في التنمية.

وعلى صعيد المشاركة، سجلت النسخة الأولى 612 مشاركة. وفي النسخة الثانية، بلغ عدد المشاركات 591 مشاركة.

وتعكس الجائزة، من خلال شراكتها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واتساع نطاق المشاركة فيها، حضور التجربة البحرينية في المبادرات الدولية المعنية بالمرأة، كما تتيح المجال لتبادل الخبرات وإبراز الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات والبرامج الداعمة للمشاركة المتكافئة في التنمية.

جائزة الشيخة حصة للعمل الشبابي التطوعي

انطلقت الجائزة بموجب الأمر الملكي الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، رقم (15) لسنة 2011، لتشجيع الشباب البحريني على تقديم أعمال ومبادرات تطوعية نوعية تخدم المجتمع، وتقدير إسهاماتهم في مختلف المجالات، إلى جانب تنمية روح المبادرة والعمل الجماعي لديهم.

وجاءت الجائزة في إطار اهتمام المجلس بترسيخ ثقافة العمل التطوعي وتعزيز قيم العطاء والمسؤولية المجتمعية لدى الشباب، تخليداً لعطاء المغفور لها بإذن الله تعالى صاحبة السمو الشيخة حصة بنت سلمان آل خليفة، طيب الله ثراها، وإسهاماتها في دعم مجالات العمل الخيري والتطوعي والاجتماعي ومؤسساته المدنية. وسجلت الجائزة نمواً في أعداد المشاركات عبر دوراتها الثلاث الأولى، إذ استقبلت 22 مشاركة في الدورة الأولى، وارتفع العدد في الدورة الثانية إلى 40 مشاركة، ثم بلغ 64 مشاركة في الدورة الثالثة. ويشير هذا التطور إلى تنامي الإقبال على المشاركة في الجائزة، مع استمرار تفوق المبادرات الجماعية من حيث العدد، بما يعكس حضور العمل التطوعي القائم على التعاون بين الشباب.

مبادرة «امتياز» لرائدة الأعمال البحرينية الشابة

وفي سياق دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة البحرينية وتعزيز حضورها في مجال ريادة الأعمال، أطلق المجلس الأعلى للمرأة مبادرة «امتياز» لرائدة الأعمال البحرينية الشابة، بموجب قرار صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة جلالة الملك المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، رقم (10) لسنة 2011 بشأن إطلاق المبادرة. وتستهدف المبادرة تشجيع رائدات الأعمال البحرينيات الشابات على تطوير أفكارهن وتحويلها إلى مشروعات اقتصادية، وإبراز التجارب والكفاءات النسائية المتميزة في مجال ريادة الأعمال، إلى جانب ترسيخ ثقافة المبادرة والإبداع والتعريف بالفرص والقطاعات الاقتصادية والاستثمارية الواعدة في المملكة. وقد حققت المبادرة تصاعداً لافتاً في أعداد المشاركات عبر دوراتها الأربع، إذ بدأت بـ11 مشاركة في الدورة الأولى، لترتفع إلى 28 مشاركة في الدورة الثانية، وثم 47 مشاركة في الدورة الثالثة، وصولاً إلى 98 مشاركة في الدورة الرابعة. ويعكس هذا النمو المتواصل تنامي اهتمام الشابات بالمشاركة في المبادرة، وتزايد الإقبال على عرض الأفكار والمشروعات الريادية، بما يعزز حضور المرأة البحرينية في النشاط الاقتصادي ويفتح المجال أمام إبراز تجاربها وإمكاناتها في هذا القطاع.

إن هذه الجوائز والمبادرات، بمساراتها الوطنية والدولية، تجسد تنوع الأدوات التي اعتمدها المجلس الأعلى للمرأة خلال خمسة وعشرين عاماً لتوسيع المشاركة في دعم تقدم المرأة البحرينية، بدءاً من تقدير الإنجازات المؤسسية والفردية، مروراً بتشجيع العمل التطوعي ومساهمة المرأة البحرينية الشابة في ريادة الأعمال، وصولاً إلى نقل التجربة الوطنية إلى المستوى الدولي. كما تعكس أعداد المشاركات وتطورها عبر الدورات المختلفة اتساع قاعدة التفاعل مع هذه المبادرات، وتعزز دور المؤسسات والأفراد كشركاء في مسيرة التنمية الوطنية.

بحث تطوير الخدمات المتعلقة بالتأشيرات والإقامة للمستثمرين في القطاع العقاري



استقبل الشيخ هشام بن عبدالرحمن آل خليفة، وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة، عارف أحمد هجرس، رئيس جمعية التطوير العقاري البحرينية، وعدداً من أعضاء الجمعية.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق لتطوير الخدمات المتعلقة بالتأشيرات والإقامة للمستثمرين في القطاع العقاري، إلى جانب مناقشة عدد من المقترحات الرامية إلى تسهيل الإجراءات بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وقد أكد أهمية مواصلة التواصل مع مؤسسات القطاع الخاص والاستماع إلى مرئياتها ومقترحاتها، بما يسهم في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستثمرين وتلبية احتياجاتهم، وفق الأنظمة والتشريعات المعمول بها. كما وجه معاليه بتخصيص بريد إلكتروني للمطورين العقاريين، بما يتيح التواصل المباشر مع المعنيين بشئون الجنسية والجوازات والإقامة، ويسهم في سرعة متابعة استفساراتهم وطلباتهم.

من جانبهم، أشاد رئيس الجمعية وأعضاؤها بالتسهيلات التي تقدمها شئون الجنسية والجوازات والإقامة للمستثمرين، وسرعة إنجاز طلبات التأشيرات وإصدار الموافقات، بما يسهم في دعم الاستثمار في القطاع العقاري.



استعراض فرص تطوير الشراكة بين «الملكية للأعمال الإنسانية» والفلبين

استقبل القائم بأعمال الأمين العام للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية المهندس إبراهيم دلهان الدوسري، جينيس خايمي ريكاردو د. غالاغا، سفير جمهورية الفلبين لدى مملكة البحرين، بحضور خوسيه ل. غارسيا الثالث، نائب رئيس البعثة والقنصل العام، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك في المجالات الإنسانية والإغاثية والتنموية، واستعراض فرص تطوير الشراكة بما يخدم البلدين والشعبين الصديقين.

وتناول اللقاء المشاريع الإنسانية والتنموية التي نفذتها مملكة البحرين في جمهورية الفلبين، من خلال المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، التي تجسد نهج المملكة الراسخ في مد يد العون للشعوب الصديقة، وتعزيز قيم التضامن والتكافل الإنساني.

وبهذه المناسبة أكد المهندس إبراهيم دلهان الدوسري أن مملكة البحرين، انطلاقاً من نهجها الإنساني الراسخ، تحرص على تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة في مختلف المجالات الإنسانية والتنموية، مشيراً إلى أن المشاريع التي نفذتها المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية في جمهورية الفلبين تمثل نموذجاً للتعاون الإنساني المستدام الذي لا يقتصر على تقديم المساعدات العاجلة، بل يمتد إلى تنفيذ مشاريع تنموية تسهم في بناء قدرات الأفراد وتمكينهم وتحسين جودة حياتهم، من أبرزها إنشاء مركزي البحرين للتدريب المهني في مدينتي تاكلوبان وسوبيك، اللذين يقدمان برامج تدريبية، ويسهمان في تأهيل الكوادر المهنية وتعزيز فرص التدريب والعمل، بما يدعم التنمية المستدامة ويخدم المجتمعات المحلية.

من جانبه، أعرب السفير الفلبيني عن شكره وتقديره لمملكة البحرين، قيادةً وحكومةً وشعباً، على ما تقدمه من دعم إنساني وتنموي لبلاده، مثمناً الدور الذي تقوم به المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية في تنفيذ المشاريع التي تترك أثراً إيجابياً ومستداماً في حياة المستفيدين، مشيداً بما تجسده هذه المبادرات من قيم إنسانية نبيلة تعكس عمق علاقات الصداقة بين البلدين.

«أمانة النواب» و«التنمية السياسية» ينظمان جلسة نقاشية حول التشريع في عصر الذكاء الاصطناعي



نظمت الأمانة العامة لمجلس النواب بالتعاون مع معهد البحرين للتنمية السياسية جلسة نقاشية بعنوان «التشريع في عصر الذكاء الاصطناعي: بين الفرص التنموية والتحديات التنظيمية»، وذلك ضمن برنامج مهارات برلمانية لأعضاء مجلس النواب «إضاءات».

حضر الجلسة النقاشية عدد من النواب، والمهندس محمد إبراهيم السيسي البوعينين الأمين العام لمجلس النواب، وعدد من مسؤولي ومنتسبي الأمانة العامة بالمجلس ومعهد البحرين للتنمية السياسية.

واستعرض الرائد محمد العبدالله رئيس شعبة الجرائم المالية بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بوزارة الداخلية دور وكلاء الذكاء الاصطناعي في تطور أساليب الاحتيال الإلكتروني، وأهمية تعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية لمكافحة هذه الجرائم، ووضع الخطط والاستراتيجيات الوقائية للحد منها، مؤكداً ضرورة توظيف تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجرائم واستشراف المخاطر المحتملة، ورصد المؤشرات المبكرة لها، بما يسهم في منع وقوعها وتعزيز القدرة على التصدي لها بشكل استباقي.

فيما تناول د. جاسم حاجي رئيس المجموعة العالمية للذكاء الاصطناعي المتغيرات المتسارعة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على العمل التشريعي، وما تستدعيه من تطوير في الأطر القانونية والتنظيمية، بما يواكب التوسع في استخدام هذه التقنيات، كما تطرق إلى أهمية إيجاد توازن بين الاستفادة من إمكاناتها في دعم الابتكار والتحول الرقمي، وضمان وجود منظومة حوكمة فعالة تنظم استخدامها وتحد من المخاطر المرتبطة بها.

كما استعرض د. حاجي أبرز الإشكالات القانونية والأخلاقية المرتبطة بالتطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي، وما قد تفرزه من قضايا جديدة تتطلب استجابة تشريعية وتنظيمية قادرة على مواكبة طبيعة هذه التقنيات وتطوراتها، ولا سيما مع تطور دور وكلاء الذكاء الاصطناعي، وما يرتبط بذلك من فرص وتحديات.

وناقشت الجلسة كذلك الأبعاد الرقابية المرتبطة بالتوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعين الخاص والعام، إلى جانب بحث الاحتياجات التشريعية المستقبلية التي من شأنها دعم جاهزية المؤسسات لمواكبة عصر الذكاء الاصطناعي، وتعزيز قدرتها على التعامل مع التحولات التقنية وما يصاحبها من تحديات.